الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 3974 | الأربعاء | 7 شوال 1442 هـ | 19 مايو 2021 م | السنة الرابعة عشرة

إشادة واسعة من المؤسسات الدولية بالجهود المبذولة

43 إجراء لـ«المركزي» تنقذ القطاع المصرفي من كارثة «كوفيد- 19»

الإجراءات شملت خفض وزن المخاطر الخاص بالانكشافات على المشاريع الصغيرة والمتوسطة ليصبح 25 بدلا من 75 في المئة

●●●●

استمرار عمل مراكز الاتصال لدى البنوك ورفع حد عمليات الدفع عن بعد من 10 إلى 25 دينارا

بدأت وحدات القطاع المصرفي الكويتي إعلان نتائجها المالية للربع الأول من عام 2021 والتي أظهرت مؤشرات إيجابية ومطمئنة حيال تجاوز هذا القطاع الحيوي تداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19) وأثبتت صوابية إجراءات وتدابير بنك الكويت المركزي المتخذة منذ بداية الأزمة في أبريل 2020 بواقع 43 تدبيرا وإجراء وتعميما.

وقوبلت تلك الإجراءات بإشادة واسعة من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الائتماني العالمية لاسيما أنها أثبتت من خلال نتائج الربع الأول للبنوك أن القطاع المصرفي الذي يعتبر أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للأزمات بات أحد الدفاعات الرئيسية لحماية الاقتصاد الوطني وتحول من قطاع يحتاج إلى المساعدة الحكومية إلى إحدى أدوات مواجهة الأزمات حسب ما برهنته أزمتا عامي 2008 و2020.

وشملت تلك التدابير المتخذة منذ دخول أولى حالة (كوفيد19-) إلى البلاد أربعة مجالات رئيسية أولها الإجراءات والتدابير على صعيد السياسة النقدية وثانيها على صعيد السياسة الرقابية والتحوطية وثالثها الإجراءات والتدابير على صعيد الاستقرار المالي ورابعها على صعيد المسؤولية الاجتماعية.

وفيما يخص الإجراءات بمجال السياسة النقدية للبلاد فقد اقتصرت على إجراءين الأول في مارس العام الماضي إذ خفض بنك الكويت المركزي سعر الخصم مرتين بواقع 1ر25 في المئة ليصل إلى 1ر5 في المئة بالتزامن مع خفض معدل الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء بمقدار 1 في المئة. وجاء الإجراء الثاني في أكتوبر العام الماضي والقاضي بالتخفيض بمقدار 125ر0 في المئة في أسعار التدخل على جميع آجال هيكل سعر الفائدة حتى 10 سنوات وشمل ذلك عمليات إعادة الشراء (الريبو) وسندات بنك الكويت المركزي ونظام قبول الودائع لأجل وأدوات التدخل المباشر إضافة إلى أدوات الدين العام.

وعلى صعيد الإجراءات في مجال السياسة الرقابية التحوطية فقد سمح (المركزي) في مارس عام 2020 للبنوك الكويتية بعدم تقديم البيانات المالية المرحلية عن الربع الأول من ذلك العام كما سمح للبنوك في شهر أبريل 2020 باستخدام المصدات الرأسمالية التحوطية والبالغة 2ر5 في المئة.

وشملت الإجراءات خفض وزن المخاطر الخاص بالانكشافات على المشاريع الصغيرة والمتوسطة ليصبح 25 في المئة بدلا من 75 في المئة علاوة على رفع الحد الأقصى المتاح للتمويل ليصبح 100 في المئة بدلا من 90 في المئة إضافة إلى خفض الحد الأدنى لمعيار تغطية السيولة وخفض الحد الأدنى لمعيار صافي التمويل المستقر وخفض الحد الأدنى لنسبة السيولة الرقابية.

وبالنسبة للاجراءات الخاصة بالسياسات الرقابية والتحوطية فقد سمح بنك الكويت المركزي بزيادة حجم التمويل إلى قيمة العقار في موازاة إصداره في شهر مايو 2020 تعميما لمعالجة خسائر تأجيل الأقساط.

أما الإجراءات التي اتخذها (المركزي) والخاصة بالاستقرار المالي فتألفت من 18 تدبيرا وتعميما تضمنت تعميما يدعو البنوك إلى تفعيل خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال ومواجهة الأزمات بشكل عادل إضافة إلى الاستمرار في تقديم الخدمات المصرفية للشركات التجارية الموردة للسلع الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائي.

وأيضا أصدر (المركزي) تعميما في مارس العام الماضي يقضي باستمرار عمل مراكز الاتصال لدى البنوك ورفع حد عمليات الدفع عن بعد من 10 إلى 25 دينارا فضلا عن وقوف الرسوم على أجهزة نقاط البيع والسحب الآلي والقنوات الإلكترونية مدة ستة أشهر. ومن التعاميم المهمة ل(المركزي) في مارس من العام الماضي بمجال الاستقرار المالي تأجيل الاستحقاقات المترتبة على المتضررين مدة ستة أشهر دون تطبيق رسوم جزائية إضافة إلى تعميم ملزم للبنوك المحلية بالامتناع عن البيع أو التنفيذ على الضمانات المرهونة مقابل القروض إلى حين استقرار الأسواق. وفي مجال المسؤولية الاجتماعية أصدر (المركزي) على مدار (عام كورونا) تسعة تعاميم مختلفة أبرزها توجيه البنوك نحو تقديم التعويض المالي والمعنوي لكل العاملين في القطاع المصرفي خلال فترة الإغلاق وإنشاء صندوق لدعم الجهود الحكومية لمكافحة الجائحة بقيمة 10 ملايين دينار كويتي (نحو 33 مليون دولار أمريكي) وبتمويل من البنوك الكويتية فضلا عن توجيه هذه البنوك نحو المحافظة على نسبة العمالة الوطنية وزيادتها.

ولاقت إجراءات وتدابير (المركزي) إشادة العديد من المؤسسات المالية الدولية إذ قالت وكالة (فيتش) للتصنيف الائتماني إن الرقابة الحصيفة والصارمة من بنك الكويت المركزي ساهمت في تمتع القطاع المصرفي بمعدلات جيدة لكل من الرسملة والسيولة والربحية. من جانبها أفادت وكالة (ستاندرد آند بورز) للتصنيف الائتماني في تقرير أصدرته في نوفمبر الماضي بأن البنوك الكويتية مجهزة بشكل أفضل مما كانت عليه في 2009 لتحمل الضغوط وأن المصدات الحالية للبنوك الكويتية ستساعد في التغلب على البيئة التشغيلية الصعبة في حين ستساعدها المخصصات المتراكمة خلال السنوات الماضية على تجاوز الوقت الصعب.

من ناحيتها وصفت وكالة (موديز) في تقرير لها مطلع أبريل الماضي التعليمات واللوائح التنظيمية ل(المركزي) الكويتي بأنها قوية وحصيفة عموما وأن ذلك انعكس في ارتفاع نسب كفاية رأسمال في النظام المصرفي إذ يتبع البنك نهجا استباقيا في تنفيذ الأطر التنظيمية المصرفية الدولية. وقالت (موديز) إن إدارة السياسة النقدية لدولة الكويت لاتزال مصدرا للقوة المؤسسية كما يتضح من مستويات التضخم المنخفضة والمستقرة نسبيا في حين يتم تخفيف مخاطر المالية العامة إلى حد كبير من خلال سياسة ربط الدينار الكويتي بسلة موثوقة من العملات مدعوما باحتياطات قوية من العملات الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي.

كما أكد صندوق النقد الدولي في تقرير له أبريل الماضي أن القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بمستوى عال من الرسملة والسيولة مستفيدا من الإشراف التنظيمي "الماهر" لبنك الكويت المركزي والاحتياطات الوقائية القوية المكونة من قبل الدخول في الأزمة.

وأشاد الصندوق بالمتابعة الاستباقية الدقيقة ل(المركزي) لمخاطر الائتمان وبالجهود المبذولة لتقوية الأطر التنظيمية والرقابية الرامية إلى ترسيخ الاستقرار المالي وأنه على الرغم من صدمات العام الماضي فإن القطاع المصرفي لايزال يتسم بالمرونة ويتمتع بمستوى عال من الرسملة والسيولة.

بنك الكويت المركزي

"فيتش": الرقابة الحصيفة والصارمة ساهمت في تمتع القطاع المصرفي بمعدلات جيدة لكل من الرسملة والسيولة والربحية

●●●●

"ستاندرد آند بورز": البنوك الكويتية مجهزة بشكل أفضل مما كانت عليه في 2009 لتحمل الضغوط

"موديز": إدارة السياسة النقدية للكويت لاتزال مصدرا للقوة المؤسسية

عمومية «عقارات» تقر توزيعات الأرباح والإدراج بسوق دبي

أقرت عمومية شركة عقارات الكويت في اجتماعها الذي انعقد أمس الثلاثاء، توصية مجلس إدارة الشركة بخصوص توزيعات الأرباح عن عام 2020.

وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية أمس، إن العمومية أقرت توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة مجانية على المساهمين عن عام 2020 بنسبة 5% من أسهم الخزينة بواقع 5 أسهم خزينة لكل 100 سهم.

وأوضحت أن الأرباح تستحق للمساهمين المقيدين بسجل الشركة كما في تاريخ الاستحقاق يوم 10 يونيو 2021، على أن يتم التوزيع المجاني يوم 17 من الشهر ذاته. كما وافقت عمومية الشركة على توصية المجلس بإدراج أسهم "عقارات الكويت" للتداول في سوق دبي المالي.

وخلال الاجتماع تم انتخاب مجلس إدارة جديد للثلاث سنوات القادمة.

كانت أرباح الشركة تراجعت 49.4% في العام الماضي؛ لتصل إلى 3.57 مليون دينار، مقابل أرباح عام 2019 بقيمة 7.05 مليون دينار.

وأعلنت الشركة في مطلع مايو الجاري، عن بياناتها المالية للربع الأول من عام 2021 مُحققة أرباح بقيمة 1.85 مليون دينار، مقارنة بأرباح الفترة ذاتها من عام 2020 البالغة 1.73 مليون دينار.

مساهمو «الاستثمارات الوطنية» يقرون توزيعات نقدية عن 2020

أقرت عمومية شركة الاستثمارات الوطنية في اجتماعها الذي انعقد أمس الثلاثاء، توصية مجلس الإدارة بخصوص توزيعات الأرباح عن عام 2020.

وقالت "استثمارات" في بيان للبورصة الكويتية أمس، إن العمومية أقرت توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن عام 2020 بنسبة 11% من رأس المال بواقع 11 فلسا للسهم الواحد، بقيمة إجمالية تبلغ 8.78 مليون دينار. وأوضحت أن الأرباح تستحق للمساهمين المقيدين بسجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له تاريخ 10 يونيو 2021، على أن توزع الأرباح النقدية للمساهمين يوم 20 من ذات الشهر.

كما وافقت عمومية الشركة على توصية مجلس الإدارة بعد صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية الماضية المنتهية في 31 ديسمبر 2020. وقامت العمومية خلال الاجتماع بانتخاب مجلس إدارة للشركة لمدة الثلاث سنوات المالية القادمة (2021 – 2022 – 2023). كانت "استثمارات" تحولت للخسارة في العام الماضي بقيمة 2.66 مليون دينار، مقابل أرباح عام 2019 البالغة 10.73 مليون دينار.

مؤشرات البورصة «تتباين»..و«العام» يهبط 4.2 نقاط

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على انخفاض مؤشر السوق العام 2ر4 نقطة ليبلغ مستوى 6308ر97 نقاط بنسبة هبوط بلغت 0ر07 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 563ر2 مليون سهم تمت عبر 18886 صفقة نقدية بقيمة 82ر5 مليون دينار (نحو 247ر5 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 2ر4 نقطة ليبلغ مستوى 5301ر15 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر05 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 451ر5 مليون سهم تمت عبر 12510 صفقات نقدية بقيمة 37ر4 مليون دينار (نحو 112ر2 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 7ر15 نقطة ليبلغ مستوى 6830ر63 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر1 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 111ر7 مليون سهم تمت عبر 6376 صفقة بقيمة 45ر11 مليون دينار (نحو 135ر3 مليون دولار).

في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 24 نقطة ليبلغ مستوى 5483ر37 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر44 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 260ر8 مليون سهم تمت عبر 7108 صفقات نقدية بقيمة 23ر6 مليون دينار (نحو 70ر8 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (جياد) و(الخليجي) و(التخصيص) و(المعدات) أما شركات (بيتك) و(صناعات) و(أجيليتي) و(التخصيص) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (فيوتشركيد) و(عمار) و(مراكز) و(استهلاكية) الأكثر انخفاضا.

جلسة متباينة للبورصة

Kuwait Energy

اجتماع الجمعية العامة العادية

يسر مجلس إدارة شركة كويت إنرجي ش.م. ك.م
Kuwait Energy Company K.S.C.C

دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية والمقرر عقدها في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الثلاثاء 01 يونيو 2021 وذلك في مقر الشركة الرئيسي
السالمية – مجمع سيمفوني-شارع سالم المبارك– الدور الخامس

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية (إدارة سجلات المساهمين) لاستلام جدول أعمال الجمعية العامة العادية في شرق - شارع مبارك الكبير – مبنى زيد الكاظمي – الدور الرابع – مقابل بنك الخليج الرئيسي، خلال مواعيد العمل الرسمية كالآتي:
من الساعة 09:00 صباحاً وحتى الساعة 01:00 ظهراً من الأحد إلى الخميس.
هاتف/ 22250600 – 22250612 – 22250614 – 22250616
إعتباراً من يوم الخميس الموافق 20 مايو 2021 حتى موعد أقصاه يوم الاثنين الموافق 31 مايو 2021.
مصطحبين معهم:
•البطاقة المدنية الأصلية (للأفراد). •صورة من السجل التجاري للشركات.
على أن يكون حضور المساهم شخصياً أو من ينوب عنه بموجب تفويض، وذلك لإستلام:
•نسخة من جدول أعمال الجمعية العمومية العادية.
•دعوات / توكيلات حضور الجمعية العمومية العادية.

مجلس الإدارة

www.kuwaitenergy.co